أثر الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة
على الإتحاد الأوروبي

فطيمة حمزة
باحثة دكتوراه
جامعة محمد خيضر بسكرة

الملخص:

لقد أصبحت التكتلات الاقتصادية من أهم السمات التي تميز النظام الاقتصادي الراهن، حيث شهدت حقبة التسعينيات من القرن الماضي بروز الغالبية العظمى منها، ومن المتوقع بروز تكتلات اقتصادية أخرى في المرحلة القادمة، كما تعددت دوافع إقامة هذه التكتلات خاصة بين الدول المتقدمة من اجل ضمان مواقع أقوى في العالم، وتقوية مكانتها الاقتصادية وذلك بمنطق المصالح المشتركة، حيث أصبحت هذه الدول تتعامل مع عالم تتلاشى فيه الحدود الجغرافية والحواجز التجارية تدريجيا بين أسواقه، خاصة بعد العمل باتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، ومن بين التكتلات الهامة القائمة حاليا، نجد الاتحاد الأوروبي.

Résumé

Les blocs économiques Est devenu les plus importants des fonctionnalités qui caractérisent le système économique actuel, qui a vu la période des années quatre-vingt dix du siècle dernier l'apparition de la grande majorité d'entre eux, et on attend l'apparition d'autres blocs économiques dans l'étape suivante, car il y avait de nombreux motifs pour ces blocs économiques en particulier parmi les pays développés afin de s'assurer que les positions les plus puissants dans le monde, et renforcer sa position économique et que la logique des intérêts communs, ou devenus ces pays faire face à un monde où les frontières géographiques et les barrières commerciales s'estompent progressivement entre les marchés, en particulier après les accords de travail de

l'Organisation mondiale du commerce, et entre les blocs importants existant on trouve l'Union européenne.

مقدمة:

يشهد عالم اليوم تحولات وتطورات سريعة في نطاق البيئة الاقتصادية العالمية، حيث جعلت الأمور الاقتصادية تتطور وتتسارع وتأخذ شكل التغيرات الجذرية، من تطور وتحرير التجارة العالمية، وتعاظم حجم وأنشطة الشركات المتعددة الجنسيات، وارتقاء عوامل الابتكار العلمي والتكنولوجي، وبروز تكتلات اقتصادية ... وبالتالي تعدد أشكال العلاقات العابرة للحدود الجغرافية بين مختلف دول المعمورة، كل هذا أدى إلى زيادة كبيرة في نسب تبادل السلع والخدمات، وسرعة تحريك رؤوس الأموال، كما جعل اقتصاديات الدول أكثر اندماجا.

في خضم هذه التحولات التي تميزت بميل بارز نحو عولمة الاقتصاد لجأت بعض الدول إلى إقامة تكتلات اقتصادية فيما بينها، وذلك من أجل الاستفادة من المزايا التي قد تنشئها مثل هذه التكتلات، ومنها تحرير انتقال البضائع والسلع وعوامل الإنتاج، تنسيق السياسات الاقتصادية، وترقية المبادلات التجارية وفرض الوجود في المجتمع الدولي ومواجهة مختلف التحديات أهمها تحدي العولمة الاقتصادية، والخروج بأكبر الفوائد المالية والتجارية في ظل التشابك المعقد لمنظومة المصالح الاقتصادية وبالتالي تحقيق الرفاهية للدول الأعضاء في التكتل الإقليمي.

بالرغم ما توصل إليه الاندماج الاقتصادي الأوروبي إلا أنه يعاني تأثير هزات الأزمات العالمية الاقتصادية والمالية كنموذج قد لا يصلح ليكون مثالا يقتدى به، من هنا نطرح الإشكالية التالية: ما مدي نجاح تجربة الإتحاد الأوروبي على أرض الواقع وما آثار الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة عليها ؟

المحور الأول: الإطار النظري للتكتلات الاقتصادية.

المحور الثاني: الاتحاد الأوروبي.

المحور الثالث: آثار الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة على الإتحاد الأوروبي.

المحور الأول: الإطار النظري للتكتلات الاقتصادية

لقد عرفت التكتلات التجارية الإقليمية نموا من ناحية القوة الاقتصادية وتنامياً من ناحية العدد،إلى درجة أنها أصبحت تشكل الظاهرة الأكثر خطورة أمام النظام التجاري العالمي ومستقبله،حيث أصبح التكتل الاقتصادي ضرورة تفرضها الظروف الاقتصادية الدولية وتسعى إليه الكثير من الدول.

أولا: مفهوم التكتل الاقتصادي ونشأته:

تعود فكرة التكتلات إلى أكثر من مئة عام حيث كانت في القديم غلب عليها الطابع السياسي وذلك من خلال استغلال الدولة الحاكمة لموارد مستعمراتها، لكن بعد مرور الزمن تغيرت هذه الأفكار وتحولت من سياسية إلى اقتصادية، لهذا فإن مفهوم التكتلات الاقتصادية غير محدد بتعريف واحد وله أكثر من توجه.

1- مفهوم التكتل الاقتصادي:

أ. هو عبارة عن مجموعة واسعة من العلاقات الاقتصادية الدولية بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا، تاريخيا، جغرافيا، اجتماعيا وحضريا والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البينية لتحقيق أكبر عائد ممكن من التبادل فيما بينها، ومن ثم الوصول إلى أقصى درجة ممكنة من الرفاهية الاقتصادية لشعب تلك الدول(1).

ب. أنه اتفاق بين دولتين أو أكثر لإزالة كافة العوائق التي تحول دون انتقال السلع، رؤوس الأموال والأشخاص فيما بينها، ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل يمتد إلى التنسيق ما بين السياسات الاقتصادية لهذه الدول، بغية تحقيق نمو في كافة هذه البلدان(2).

ت. هو يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي فهو يعبر عن درجة من درجات التكامل الاقتصادي، أيضا عن مستوى معين من مستويات التكامل الاقتصادي وهو يمثل أيضا صورة من صور هذا التكامل(3).

ث. هو تجمع عديد من الدول التي تجمعها روابط خاصة بالجوار الجغرافي أو التماثل الكبير في الظروف الاقتصادية أو الانتماء الحضاري المشترك هذا التجمع يكون في إطار معين قد يكون اتحادا جمركيا أو منطقة تجارة حرة...الخ، فالتكتل كمفهوم يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي، فهو يعبر عن درجة من درجات التكامل الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء(4).

مما سبق نعرف التكتلات الاقتصادية على أنها وسيلة تلجأ إليها دول معينة ضمن منطقة معينة لتحقيق أهداف معينة ومتعددة، ولكن ترتكز جميعها حول دفع عجلة النشاط الاقتصادي في الاتجاه الصحيح وبالسرعة الضرورية، لتحقيق معدلات نمو طموحة يمكن أن تؤدي إلى تضيق الفجوة الواسعة بين مستويات المعيشة في الدول الغنية و غيرها من الدول النامية، ومعنى ذلك أن التكتلات

الاقتصادية سواء كانت تكتلات شرقية أو غربية هدفها هو التكامل الاقتصادي للإمكانات الموزعة في أنحاء وحدات التكتل، ويتطلب هذا التكتل الاقتصادي تحليل الوضع الاقتصادي لكل عضو من أعضاء التكتل لمعرفة مناطق القوة والضعف بالنسبة لهذا التكتل.

2- نشأة التكتلات الاقتصادية: إن ظاهرة التكتلات الاقتصادية ليست بالظاهرة الجديدة إلا أن ظهورها كتجربة اقتصادية كانت بعد الحرب العالمية الثانية، وهذا لمواجهة مختلف التحولات التي شهدها العالم في تلك الفترة، فظهرت التكتلات الاقتصادية في صورة مشروعات فردية قدمتها أمريكا للدول الأوروبية ودول الشرق الأوسط، مثل مشروع "مرشال" الذي يهدف إلى تقديم المساعدات الاقتصادية المصحوبة بشروط سياسية وعسكرية[5].

وأصبح من الصعب على الدول أن تدخل المنافسة منفردة، فبدأت تتجمع في كيانات اقتصادية والتي أصبحت مطلبا دوليا كنتاج لما تفرضه العولمة الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، وأصبحت هذه التكتلات تشكل خريطة للعالم والتي يمكن تجميعها فيما يلي:

أ. **في نصف الكرة الغربي** تم التوقيع على إنشاء منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) وذلك سنة **1992** ، وتمهد لقيام تكتل الأمريكيتين الشمالية والجنوبية، كما تم إنشاء الكثير من الترتيبات الإقليمية بين العديد من دول أمريكا اللاتينية.

ب. **في أوربا** كانت التطورات أسرع فقام الاتحاد الأوربي، الذي يعتبر من أجدر التكتلات الاقتصادية القائمة حاليا، وزاد عدد الدول في عضويته حيث يضم **25** دولة، إضافة إلى تكامله النقدي واستخدام العملة الموحدة (الأورو)في سنة **1999**، ودخوله في اتفاقيات تجارة حرة وفي اتحاد جمركي مع تركيا، واتفاقيات مشاركة مع دول جنوب البحر المتوسط[6].

ت.**في شرق آسيا** حيث وقعت دول جنوب شرق آسيا اتفاق للتجارة الحرة عرف باسم (الإفتا)، كما أنشئ في منطقة آسيا منتدى التعاون الاقتصادي لدول شرق آسيا والمحيط الهادي (الأبيك **APEC**).

ث.**في المنطقة العربية** والتي بدأت بمشروع السوق العربية المشتركة سنة **1964**، ثم محاولة إقامة تجمعات إقليمية كمجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي، وأخيرا تسعى الدول العربية إلى تحقيق منطقة تجارة حرة عربية كبرى بعد **10**

سنوات انطلاقا من سنة **1998** وهي السنة التي دخلت فيها حيز التنفيذ، تهدف إلى تحقيق التحرير الكامل للتجارة البينية العربية.

ج.**أما في إفريقيا** قامت ترتيبات وتكتلات إقليمية لعل أبرزها إقامة السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا)، التي تسعى إلى تنسيق الجهود لمواجهة ما يحدث في البيئة الاقتصادية العالمية[7].

فيمكن القول أن هذه التكتلات أصبحت أمرا واقعيا يجب التكيف والتعامل معه، كما أن التكتلات الاقتصادية تختلف باختلاف ظروف تكوينها وأهداف إقامتها، فقيام التكتل الاقتصادي في الدول النامية تختلف ظروفه عن ظروف الدول المتقدمة، ومن غير المستبعد أن تظهر تكتلات اقتصادية أخرى في مناطق جديدة من العالم وهذا لما تفرضه التحولات والتغيرات الراهنة تحت مسمى العولمة الاقتصادية.

ثانيا: أسباب ودوافع قيام التكتلات الاقتصادية

تتعدد أسباب إقامة التكتلات وتتنوع ما بين الدوافع الاقتصادية وغير الاقتصادية على النحو التالي:

1- **أسباب اقتصادية:** يعد العمل على توسيع الأسواق من أهم الدوافع الاقتصادية لإقامة التكتلات، حيث تؤدي زيادة حجم السوق إلى الاستفادة من مزايا التخصص، ويمكن حصر أهم الدوافع الاقتصادية فيما يلي[8]:

توسيع الأسواق أمام كثير من الصناعات القائمة، التي قد تشكو من عدم استغلالها بكامل طاقتها الإنتاجية، بسبب ضيق السوق وما يترتب عنه من ارتفاع نفقات الإنتاج؛

زيادة في قوتها الاقتصادية بالنسبة للعالم الخارجي، بسبب كبر حجم صادراتها ومواردها، الأمر الذي يهيئ لها الحصول على شروط أفضل لمبادلتها التجارية الخارجية؛

تخفيض العبء في ميزان المدفوعات لدول التكتل إذ تعوض بزيادة التبادل التجاري بين الدول التكتل.

2-**أسباب سياسية:** قد يكون الدافع وراء إقامة التكتل سياسي بالدرجة الأولى، وهذا كما حدث عند ما أدرك زعماء أوربا خطورة تزايد الوزن النسبي ل و.م.أ بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وكما فعلته أيضا و.م.أ لضم المكسيك وكندا في منطقة تجارة حرة، وهذا للاستفادة من السوق المكسيكية الواسعة وتسد

الطريق أمام أوربا واليابان للدخول إلى السوق المكسيكية، كما كان أيضا الدافع الأول لقيام تكتل "الآسيان" هو الدافع السياسي وهذا لمواجهة التوسع الشيوعي[9].

3-أسباب أمنية: الاستقرار الأمني كهدف قد يدفع بعض الدول لعقد اتفاقيات إقليمية، وهذا ما تم مع مجتمع الفحم والصلب الأوربي والمجتمع الأوربي، فالطريق غير المباشر لتقوية الأمن من خلال تكامل اقتصادي يعتبر خطوة أولية وأساسية، وكذلك اتجاه الاتحاد الأوربي لضم دول جنوب البحر المتوسط في اتفاقات ثنائية واتفاقات شراكة رغبة منه في تأمين الجنوب، وتجنب للمشكلات التي يمكن أن يصدرها له[10].

ثالثا: أشكال التكتل الاقتصادي

هناك، كما هو معروف، اختلاف بين أشكال التكتل الاقتصادي تبعا للدرجة التي يبلغها اندماج اقتصاديات الدول الأعضاء للتكتل الاقتصادي، ويأخذ التكتل الاقتصادي أشكالا متعددة ة تمثل صورا لدرجة التكامل بين الدول الأعضاء، وتكون كالتالي:

1. **الاتفاقية التفضيلية:** طبقا لهذه المرحلة، تقوم كل دولة بإعطاء الدولة الأخرى المشتركة المعاملة التفضيلية، فيما يتعلق بالرسوم الجمركية المفروضة على حركة التجارة الخارجية بين الدول، وفي نفس الوقت فإن كل دولة تقوم بتحديد الرسوم الجمركية على حركة التجارة الخارجية فيما بينها، ومن بين الدول خارج التكتل بمحض إرادتها[11].
2. **منطقة التجارة الحرة:** تشمل مجموعة الدول التي تلغي كل القيود على التجارة فيما بينها فقط، وتشمل الرسوم الجمركية على الواردات، وحصص الاستيراد و إعانات التصدير وغير ذلك من الإجراءات الحكومية الشبيهة التي تهدف إلى التأثير على التجارة وتبقى كل دولة تتبع الإجراءات العادية بالنسبة لتجارتها مع الدول غير الأعضاء في منطقة التجارة الحرة [12]، ومن بين مناطق التجارة الحرة التي قامت خلال القرن العشرين نذكر منطقة التجارة الحرة الأوروبية (**EFTA**) ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (**NAFTA**)
3. **الاتحاد الجمركي:** وهو شكل من أشكال التكتل الاقتصادي ينشأ عن اتفاق بين دولتين أو أكثر تتفق على تبادل السلع بينها دون أي قيود على التجارة الخارجية مثل الرسوم الجمركية ونظام الحصص بين الدول الأعضاء، وعلى

إتباع نظام موحد للرسوم الجمركية على التجارة لدول غير الأعضاء في التكتل[13].

لكن كل دولة عضو في الاتحاد الجمركي لا تملك الحرية في إبرام أو تحديد أي اتفاقية تجارية مع دول خارج الاتحاد الجمركي، فهذا الأخير يؤدي إلى تقليل التمييز بين السلع المنتجة محليا والسلع المنتجة في الدول الأعضاء والاتحاد ويزيد في درجة التمييز للسلع المنتجة في الدول غير الأعضاء.

4. **السوق المشتركة:** في هذا الشكل من أشكال التكتل الاقتصادي يتم إلغاء الرسوم والقيود الجمركية بين الدول الأعضاء، وتوحد الرسوم الجمركية إزاء العالم الخارجي، كما يتم إلغاء القيود أمام تنقل الأشخاص ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء وتصبح أسواق الدول الأعضاء سوقا واحدة موحدة تنتقل فيها السلع ذات المنشأ في الدول الأعضاء بحرية كاملة، ويتحرك الأشخاص والعمالة ورؤوس الأموال بحرية تامة داخل دول السوق المشتركة[14].

5. **الاتحاد الاقتصادي:** يعتبر هذا الشكل من أكثر أشكال التكتل الاقتصادي تطورا حيث يشتمل على نفس خصائص وشروط السوق المشتركة من إلغاء للرسوم الجمركية وتحرير عوامل الإنتاج، لكن يضاف إلى ذلك تنسيق السياسات الاقتصادية، وكذا إنشاء العديد من المؤسسات الاقتصادية التي تكتسب سلطة تحقيق هذا التنسيق، وفي هذا الإطار فإن الدول الأعضاء في الإتحاد الاقتصادي تتنازل عن جزء من سيادتها الاقتصادية[15].

6. **الوحدة الاقتصادية:** ويقصد به الاندماج الاقتصادي التام فهو الحد الأقصى للتكامل الاقتصادي، ويزيد هذا الشكل من أشكال التكتل الاقتصادي عن الاتحاد الاقتصادي بتوحيد السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية والاجتماعية للدول الأعضاء، وتندمج كل اقتصاديات الدول الأعضاء وتكون اقتصادا واحدا، ويتم في إطاره إنشاء العديد من المؤسسات لتسيير هذا التكتل مثل البنك المركزي لهذا التكتل الاقتصادي وبرلمان وأنظمة تحكم وتصويت وغيرها[16].

وتعد الاتفاقيات التفضيلية أكثر أشكال التكتلات انتشارا حيث يتم تبادل المعاملة التفضيلية فيما يتعلق بالرسوم الجمركية ونظام الحصص على السلع مطبقين مبدأ المعاملة بالمثل بالنسبة لإعفاء السلع المعنية بهذه الرسوم إلى أن يتم إعفاء كل السلع ثم ينتقل إلى الاتحاد الجمركي، أما أقل الأشكال انتشارا فهو الوحدة الاقتصادية لأنه يتطلب وحدة سياسية.

رابعا: آثار التكتلات الاقتصادية

تعد دراسة فينر **J. Viner** من المساهمات الرائدة التي وضحت آثار التكتل على التجارة الدولية في إطار نظري، وركز في دراسته على الاتحاد الجمركي باعتباره الشكل الأكمل في مجال التعريفة الجمركية المشتركة والسياسة التجارية الخارجية للدول الأعضاء، وقد قسمت هذه النظرية آثار الاتحادات الجمركية إلى آثار ساكنة وآثار ديناميكية نتناولها فيما يلي.

1. **الآثار الساكنة للاتحاد الجمركي:** أبرز تحليل فينر أثرين لإنشاء الاتحاد الجمركي، الأول إيجابي بالنسبة للدول الأعضاء ويتمثل في أثر خلق التجارة، والثاني سلبي بالنسبة للدول غير الأعضاء ويتمثل في أثر تحويل التجارة.

أ. **أثر خلق التجارة:** حسب فينر يعتبر خلق التجارة مفيدة لأحد أشكال التكتل الاقتصادي، ويحدث عندما تعتمد الدولة العضو في التكتل باستهلاك سلعة ما على إنتاجها المحلي الغير كفؤ اقتصاديا وذلك قبل قيام التكتل، لكن بعد قيامه تقوم هذه الدولة باستيراده من دولة عضو في التكتل تنتج هذه السلعة بطرق أكثر كفاءة وأقل تكلفة، وهكذا نجد أن الإنتاج المحلي الغير كفؤ اقتصاديا لدولة عضو في التكتل قد توقف وتم استبداله بنفس الإنتاج الأكثر كفاءة اقتصاديا و الأقل تكلفة ومن دولة عضو أيضا[17].

ب. **أثر تحويل التجارة:** إثر دخول دولة في اتحاد جمركي تغير ممونيها من الدول غير الأعضاء والذين يتمتعون بتكلفة منخفضة في الإنتاج إلى ممونين جدد بأحد الدول الأعضاء ذو تكلفة مرتفعة، هذا الانتقال في المبادلات التجارية يمثل ابتعاد عن التوزيع الأمثل للموارد وانخفاض في مستوى الرفاهية، فيمكن أن يكون سلبيا، منعدما أو إيجابيا بحسب مجموع حصيلة المستهلكين،المنتجين والإيرادات الجمركية التي تخسرها الدولة بعد دخولها للاتحاد الجمركي[18].

2. **الآثار الديناميكية للاتحاد الجمركي:** يخلف الاتحاد الجمركي على اقتصاد الدول الأعضاء جملة من الآثار نذكر منها:

أ. **وفورات الحجم:** نميز بين نوعين من الوفورات، الوفورات الخارجية وهي تلك الوفورات التي يشترك فيها عدة وحدات إنتاجية في صناعة أو في عدة صناعات، والوفورات الداخلية وهي تلك المحققة للوحدة الإنتاجية نتيجة توسعها في الحجم[19].

ب. زيادة المنافسة وتحسين الإنتاجية والوضع التنافسي الخارجي:

بإزالة الحواجز الجمركية يرتفع عدد المتنافسين في السوق، مما يدفع بالمنتجين إلى تحسين كفاءتهم الإنتاجية، وتخفيض الأسعار، وهذا ما يخفف من حدة الاحتكارات وآثارها السيئة على توزيع عناصر الإنتاج و تخفيض الإنتاجية، الأمر الذي يؤدي إلى الكفاءة في استخدام الموارد وتطوير أساليب الإنتاج[20].

ت. زيادة التبادل التجاري والنشاط الاستثماري داخل التكتل:

يسهم تشكيل الاتحاد الجمركي في ارتفاع التجارة ما بين دول التكتل ونمو التبادل التجاري بصفة عامة، حيث أن قيام التكتل في صورة اتحاد جمركي أو صورة أرقى يعني دوام الالتزامات فيما يتعلق بإلغاء التعريفات الجمركية وغيرها من القيود المفروضة على التجارة، وهو ما يعني إزالة المخاطر المرتبطة بالسياسة التجارية، وتبقى المخاطر المرتبطة بتغيير السياسات النقدية والمالية قائمة في الاتحاد الجمركي،إلا إذا تحقق التنسيق بين السياسات الاقتصادية المتكاملة[21].

المحور الثاني: الاتحاد الأوروبي

يعتبر الإتحاد الأوروبي من أكبر التكتلات الاقتصادية القائمة حاليا، والذي بلغ في تكامله الإقليمي مرحلة متقدمة جدا، فهو نتاج عملية اندماج و تكامل بين دول تختلف شعوبها عن بعضها البعض في اللغة والثقافة والتاريخ والقومية.

أولا: نشأة الإتحاد الأوروبي وأهدافه

بعد الحرب العالمية الثانية أفاقت أوروبا على نفسها وهي تعيش أوضاعا سيئة فقد دمر اقتصادها نتيجة للحرب، وبدأت تبحث على الحل من اجل الخروج من هذا المأزق فوجدت الحل هو الاتجاه نحوى التكتل الاقتصادي بين البلدان الأوروبية.

1. نشأة الإتحاد الأوروبي: لقد تميزت التجربة الأوروبية بالحيوية والتجدد، فالإتحاد الأوروبي بدأ كمنطقة تجارة حرة أولا بموجب اتفاقية "روما" عام **1958** الذي بدأ بمشاركة ست دول فقط [22]، ثم تدرج الاندماج الاقتصادي وتعمق بشكل مستمر بين أعضاء الإتحاد وازداد عددهم ليصل عدد الدول **25** دولة سنة **2004**، ولا يزال في ازدياد، ومع تزايد عدد الدول المنتمية إلى الإتحاد وإلى اكتمال مؤسساته بإنشاء البنك المركزي الأوروبي وبداية التعامل بالعملة الموحدة" الأورو"

عام **1999**، يمكن القول أن الإتحاد الأوروبي أصبح كيانا متكاملا قويا على جميع الأصعدة، ويلعب دولا حيويا فعالا في منظومة الاقتصاد العالمي[23].

2.**أهداف الإتحاد الأوروبي:** يمثل الإتحاد الأوروبي قوة اقتصادية هائلة تؤثر على موازين القوي العالمية في شتي المجالات الاقتصادية، التجارية كانت أو نقدية ومالية، ومن بين أهداف إنشاء تكتل الدول الأوروبية الآتي[24]:

أ.تحقيق الوحدة الاقتصادية والسياسية والعسكرية لدول أوروبا؛

ب.إقامة إتحاد نقدي، وإنشاء المؤسسة النقدية الأوروبية والتي تتحول إلى بنك مركزي يتولي إصدار عملة أوروبية موحدة؛

ت.تبني سياسات تعليمية وصحية وثقافية وبحثية مشتركة؛

ث.تحقيق وحدة اقتصادية تتمثل في إزالة جميع القيود المفروضة على تحركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال والتكنولوجيا والعمالة بين دول الإتحاد الأوروبي.

إن كل هذه الأهداف التي خلق من أجلها الإتحاد الأوروبي، هي الآن محققة بدرجة عالية، وبالتالي فالاتحاد الأوروبي قد استكمل كل خطوات التكامل والاندماج.

ثانيا: مؤسسات الإتحاد الأوروبي

من أجل تسهيل بلوغ الأهداف العامة والرئيسية والحصول على تماسك سياسي اكبر، قام الاتحاد الأوروبي بإنشاء مؤسسات تتخطى صلاحياتها خارج الحدود القومية للدولة العضو وهي كالتالي:

1.**المجلس الأوروبي:** هو أهم جهاز لاتخاذ القرارات في الاتحاد، حيث يعتبر هيئة استشارية تهتم بأمور السياسة والقضايا المتعلقة بالمجموعة والسياسة الخارجية...، ويلتزم المجلس بأخذ رأي كل من البرلمان الأوروبي، المجلس الاقتصادي والاجتماعي دون أن يلتزم برأيهما عند استصدار التشريعات الأوروبية.

2.**البرلمان الأوروبي:** يعتبر الهيئة التشريعية بالنسبة لإقرار المسائل المتعلقة بالسوق الداخلية، والموازنات، والبث في مسائل انضمام دول جديدة، وسلطاته استشارية إلا في حالتين وهما إقرار ميزانية الجماعة الأوروبية وحق سحب الثقة من أعضاء الهيئة التنفيذية للجنة الأوروبية.

3.**المجلس الوزاري:** يمثل سلطة القرار النهائي، ويناط به مسؤولية اتخاذ القرارات بالنسبة للسياسة الخارجية والأمن المشترك للمجموعة، ويجتمع على مستوى الوزراء.

4. **المفوضية العامة** : مهمتها تطبيق القوانين والاتفاقات التي تصدر عن المجلس الوزاري، وتحديد سياسة المجموعة، فهي الجهاز التنفيذي للجماعات الأوروبية، ولها حق تقديم اقتراحات بمشروعات القوانين سواء من تلقاء نفسها أو بموجب تكليف من المجلس الأوروبي[25].

5. **محكمة العدل الأوروبية:** الهيئة القضائية الواحدة، تراقب شرعية القرارات والأوامر و التوصيات التي يتخذها كل من المجلس الوزاري و اللجنة الأوروبية، وتختص بفض المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء أو مؤسساتها و إفرادها في المجموعة الأوروبية.

6. **جهاز المحاسبات(مجلس المدققين):** ويضم عضو واحد عن كل دولة ويختص بعملية المراقبة المالية لهيئات المجموعة الأوروبية، ويناط به مسؤولية مصروفات وإيرادات المجموعة الأوروبية.

7. **بنك الاستثمار الأوروبي:** وهو الجهاز النقدي والمصرفي للمجموعة الأوروبية، ويتألف من الدول الأعضاء، ويتولى دراسة المشاريع وتمويلها في المجموعة الأوروبية وغيرها ولا سيما الدول النامية.

8. **المجلس الاقتصادي والاجتماعي:** يمثل إتحادا بين اتحادات الصناعة و غرفة التجارة للدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية، وله سلطات استشارية في عملية صنع القرار على مستوي هيئات المجموعة الأوروبية.

9. **المصرف المركزي الأوروبي:** يتمتع بصفة قانونية، ومستقل عن أية سلطة سياسية، ويتمتع بالصلاحيات التي تمنح عادة لأي بنك مركزي، أي اتخاذ وتطبيق القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية لمنطقة اليورو، وإدارة الاحتياطات النقدية والإشراف على سك القطع النقدية، والعمل على تعزيز نظام الدفع الذي يتيح نقل رؤوس الأموال عبر الحدود في مجمل مناطق اليورو[26].

ثالثا: الوحدة النقدية الأوروبية (التكامل النقدي)

وقد حددت معاهدة ماستريخت **1992** ثلاثة مراحل لتحقيق الوحدة النقدية الأوروبية وتتمثل في ما يلي:

المرحلة الأولى (1990-1994): تعزيز التعاون الاقتصادي تدريجيا، وإدخال عملات الأعضاء ضمن آلية(النظام النقدي الأوروبي) تمهيدا لإصدار عملة الوحدة الأوروبية النقدية وإقامة مصرف مركزي أوروبي في المرحلتين التاليتين[27].

المرحلة الثانية (1995-1998): حيث تم في هذه المرحلة الانتقال من مجرد التنسيق بين السياسات النقدية المستقلة لكل دولة عضو في المجموعة الأوروبية إلى خلق صيغة نقدية موحدة يتم تطبيقها في جميع الدول الأعضاء، وأن تتبع دول المجموعة سياسات اقتصادية تهدف إلى تقريب معدلات الأداء الاقتصادي إلى بعضها البعض[28].

المرحلة الثالثة (1999-2002): وكانت تهدف إلى إنشاء البنك المركزي الأوروبي والذي يقوم برسم السياسة النقدية للمجموعة الأوروبية وإصدار العملة الموحدة.

وقد تحققت هذه المرحلة بالفعل بإصدار العملة الأوروبية الموحدة المتمثلة في اليورو في يناير **2001** من خلال دول أعضاء في الإتحاد الأوروبي عن عملاتهم والعمل من خلال عملة اليورو، ويلاحظ إن التكتل الاقتصادي الأوروبي قد دخل باستكمال هذه المرحلة إلى مرحلة الاندماج الكامل[29].

المحور الثالث: أثار الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة على الإتحاد الأوروبي

بدأت في يوم الاثنين **2008/9/15** أزمة مالية عالمية كبرى ناجمة عن التداعيات أزمة الرهون العقارية التي ظهرت على السطح في العام **2007** واعتبرت الأسوأ من نوعها منذ زمن الكساد العالمي الكبير عام **1929**ابتدئت الأزمة أولا بالولايات المتحدة الأمريكية ثم امتدت إلى دول العالم لتشمل الدول الأوروبية، فقبل التعمق في دراسة أثر الأزمة الاقتصادية العالمية على المنطقة الأوروبية، سنقوم أولا بتعريف هذه الأزمة وأهم مسبباتها.

أولا: تعريف الأزمة الاقتصادية وأسبابها

إن الأزمة بشكل عام، بغض النظر عن كونها ذات طبيعة اقتصادية أو سياسية أو إدارية، دولية كانت أو داخلية، تتمثل في كونها حسب الباحثين نتيجة نهائية لتراكم مجموعة من التأثيرات، آو حدث مفاجئ يؤثر على المقومات الرئيسية للنظام.

1.تعريف الأزمة الاقتصادية: للأزمات بشكل عام وشامل والاقتصادية بشكل خاص عدة تعاريف يمكن إجمالها فيما يلي:

أ.**الأزمة المالية:** هي تلك الاضطرابات المالية والنقدية التي أصابت نشاطات البنوك والبورصات العالمية المختلفة بسبب تعثر أعمالها بعد عجز الدائنين على سداد ديونهم لها.

ب.**الأزمة الاقتصادية:** فهي نتيجة لإفرازات الأزمة المالية، من خلال أن انهيار الاقتصاد المالي أدي إلى فقدان الاقتصاد الكلي(صناعي، زراعي، استهلاكي....)لديناميكيته الإنتاجية والاستهلاكية، بحيث إن تراجع البنوك في منح القروض للمستثمرين من جهة وتراجع قيمة مختلف المؤسسات الصناعية في البورصات العالمية من جهة أخري أدي إلى انكماش النمو الاقتصادي، هذا ما يعبر عنه بالأزمة الاقتصادية العالمية، وعليه فإن تجاوز الأزمة المالية لحدودها المصرفية وانتشارها في القطاعات الإنتاجية والاستهلاكية هو ما يعبر عليه بالأزمة الاقتصادية العالمية فهذه الأخيرة إذن متغير تابع للأزمة المالية العالمية التي تعد المتغير المستقل في هذه المعادلة(30)، وهي على نوعين(31):

- **الأزمة الاقتصادية الداخلية:** هي تلك الهزة والخلل الذي يصيب النظام الاقتصادي للدولة بالشكل الذي يعيق عمل الدورة الاقتصادية بظهور الكساد وانتشار البطالة من الناحية الاقتصادية والتجارية، وعليه فالأزمة الاقتصادية عادة ما تكون امتداد أو نتيجة حتمية لأزمة مالية سابقة لها.
- **الأزمة الاقتصادية الدولية:** تتمثل في ذلك الاضطراب المفاجئ الذي يطرأ على التوازن الاقتصادي في قطر ما، سرعان ما ينتشر للأقطار الأخرى ، وهي تطلق بصفة خاصة على الاضطرابات الناشئة عن اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك في الدورة الاقتصادية الدولية.

2.**أسباب الأزمة الاقتصادية:** ولقد اختلفت وتعددت أسباب هذه الأزمة نذكر منها(32):

أ.التحرر الاقتصادي والتجاري والمالي غير الوقائي وغير الحذر، ودور القطاع المالي في الاقتصاد؛

ب.ضعف النظام المحاسبي والرقابي والتنظيمي في عملية تتبع درجة الإفصاح عن المعلومات، خصوصا فيما يتعلق بالديون المعدومة ونسبتها في محفظة المصارف الائتمانية إضافة لعدم الالتزام بالقانون الخاص بالحد الأقصى للقروض المقدمة للمقترضين ونسبتها من رأس مال المصرف؛

ت.التطورات والتغيرات التكنولوجية مثل المخترعات الجديدة والتي تحول دون ارتفاع الطلب على بعض المنتجات والخدمات والاستثمار في بعض القطاعات؛

ث.الأحداث السياسية والأمنية الإقليمية والدولية، من حروب ونزاعات ، فترتفع أسعار الطاقة وأسعار المنتجات الأخرى فتحدث أزمة اقتصادية دولية مثل ما كان عليه الشأن أثر أزمة الطاقة سنة **1973**.

ثانيا: الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة وأسبابها

1.تعريفها: من خلال ما سبق نستنتج أن الأزمة الاقتصادية التي عاشها العالم هي أزمة اقتصادية دولية، وقد أعتبر الاقتصاد الأمريكي كأول اقتصاد عرف الركود منذ بداية **2007**، لتنتقل الأزمة بعدها شيئا فشيئا نحوى الاقتصاديات العالمية وعلى وجه الخصوص اقتصاد دول الاتحاد الأوروبي سنة **2008**، ومرت هذه الأزمة عبر أربعة مراحل أساسية وهي(33):

أ.**أزمة الرهن العقاري:** وهي أول مرحلة من مراحل الأزمة حيث بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية وأدت إلى زلزال اقتصادي نتج عنه إفلاس شركات الرهن العقاري وفقدان الملايين من الأسر لمنازلهم وممتلكاتهم ، وهذه الأزمة أدت إلى تدهور القطاع العقاري وزيادة العرض على الطلب ثم انخفاض أسعار العقارات وأسعار الأراضي وتوقف المطورين العقاريين عن تنفيذ مشاريعهم أو تأجيلها.

ب.**أزمة الائتمان :** وهذه جاءت تابعة لأزمة الرهن العقاري وهنا عجز الكثير من المؤسسات والأفراد عن الإيفاء بديونهم مما أدى إلى إفلاس العديد من البنوك وبالتالي ظهرت أزمة السيولة وظهر جفاف السيولة مما حدا بالبنوك المركزية إلى التدخل وضخ مئات المليارات إلى الأسواق ولكن دون جدوى نظرا لكبر حجم الأزمة.

ت.**أزمة الأسواق المالية** :هذا وقد امتدت تداعيات أزمة الرهن العقاري وأزمة الائتمان إلى أسواق العالم وبورصاته ابتداء من أسواق الولايات المتحدة الأمريكية إلى الأسواق الأوروبية وأسواق اليابان والشرق الأقصى وأخيراً وليس آخرا الأسواق العربية.

ث.**أزمة البترول:** ومع ظهور الأزمات المذكورة آنفا ظهرت أزمة البترول الجديدة، حيث انخفضت أسعار البترول خلال شهرين من **148** دولارا للبرميل إلى أقل من

50 دولارا مما يعني أن البترول فقد حوالي ثلثي قيمته وبالتالي بدأت أزمة جديدة لدى الدول المصدرة للبترول مما ستنعكس آثارها السلبية على العالم أجمع.

ج.الأزمة الاقتصادية العالمية : مما تقدم فإن تلك الأزمات التي نوهنا بها آنفاً وامتدادها لتطال جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى من دون استثناء مثل الصناعة والزراعة والسفر والسياحة مما أدى إلى انتشار البطالة وانتشار حالة من الهلع وعدم الثقة في المستقبل، وبالتالي انخفاض الطلب على الاستهلاك مع وفرة العرض وانخفاض الأسعار، هذا كله أدى إلى إعلان عدد من الدول الصناعية دخول اقتصادها في حالة من الكساد والركود الاقتصادي.

2.**أسبابها:** هناك عدة أسباب أدت إلى الأزمة العالمية الأخيرة نذكر منها:

أ.الأسباب الجيوسياسية: الحروب السريعة التي خاضتها القوات الأمريكية كما هو في يوغسلافيا **1999**، والضخمة كما هو الحال في حرب العراق **2003** وأفغانستان **2001** كرد فعل على أحداث **11** سبتمبر **2001**، التي كلفت الاقتصاد الأمريكي ثلاثة تريليونات دولار، وتركت مشكلة الرهن العقاري الأخذة في التوسع لأن تحل نفسها بنفسها بدون تدخل من الدولة في الشؤون الاقتصادية[34].

ب.الأسباب الأخلاقية: تقوم المعاملات المالية والأخلاقية في الفكر الرأس مالي على مبدأ الغاية تبرر الوسيلة، الأعمال هي الأعمال، ولقد ترتب على هذا التحرر العديد من السلبيات التي أدت الأزمات ومن هذه الأخلاق الجشع، الكذب والإشاعات المغرضة، عدم الوضوح وغياب الشفافية...إلخ[35].

ت.الأسباب المالية : وخاصة التوسع في منح القروض العقارية عالية المخاطر ، توريق القروض العقارية ، ضعف رقابة السلطات النقدية ، ارتفاع حالات التخلف عن السداد وانفجار فقاعة أسعار المساكن، وغيرها[36].

ث.الأسباب الاقتصادية: بعد هذه العوامل المالية تحولت الأزمة المالية إلى أزمة اقتصادية من خلال[37]:

–انخفاض معنويات رجال الأعمال، بحيث تراجعت عملية الإقراض في الولايات المتحدة الأمريكية سنة **2008**بحوالى **7018** مليار دولار، أما الإتحاد الأوروبي فقد تراجع ب**6171** مليار يورو؛

-تراجع الاستهلاك العالمي، بحيث أن الأزمة المالية أدت لتخوف الأفراد من الإفراط في الاستهلاك وصرف أموالهم ومدخراتهم وكذلك الخوف من الوقوع في البطالة مستقبلا؛

-العولمة ودورها في نشر الأزمة الاقتصادية من خلال ثورة الاتصالات وهيمنة اقتصاد السوق الحر، اعتبار الاقتصاد الأمريكي هو المحرك الأساسي للاقتصاد العالمي، سحب رؤوس الأموال من دول العالم لحل الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية.

ج.**أسباب أخرى:** منظمة التجارة العالمية (**OMC**) حيث جاءت في مطلع التسعينات من القرن لتعطي دفعة كبري لتحرير التجارة، ليس في السلع فقط بل وفي الخدمات بما في ذلك الخدمات المالية...الخ [38]، وكذلك عدم التزام المؤسسات المالية الدولي(**FMI** و**IBRD**)، بالأهداف الأساسية التي أنشأت من أجلها والمتمثلة في مراقبة وعلاج التذبذب في أسعار صرف العملات للدول الأعضاء ومساعدة هذه الدول على معالجة الإختلالات في موازين مدفوعاتها[39].

ثالثا: آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على الإتحاد الأوروبي

لقد انتقلت الأزمة الاقتصادية العالمية من الولايات المتحدة الأمريكية إلى الإتحاد الأوروبي، حيث ظهرت على شكل أزمة مالية **2007** لتتحول بعد ذلك إلى أزمة اقتصادية **2008** شاملة لجميع القطاعات، وفي عام **2010** تحولت الأزمة الاقتصادية إلى أزمة ديون سيادية، حيث أثرت على اقتصاديات الإتحاد الأوروبي، ويمكن إبراز أهم هذه الآثار فيما يلي:

1.**أثار الأزمة على أسواق رأس المال الأوروبية:** على المستوى العالمي فقد تنامت المخاوف من آثار مشاكل سوق الإقراض العقاري في الولايات المتحدة على استثمارات المؤسسات المالية والشركات في أنحاء العالم لتؤدي إلى هبوط كبير في أسواق المال العالمية وسط عمليات بيع كبيرة، وتخلى المستثمرون الدوليون عن استثماراتهم المحفوفة بمخاطر أكبر، دافعين مؤشرات الأسهم القياسية الرئيسية إلى أدنى مستوياتها في سنوات عدة، إذ هرب المستثمرون من أسواق الأوراق المالية الأوروبية واتجهوا إلى سندات حكومية قصيرة الأجل تمثل لهم ملاذاً آمناً، متجاهلين في ذلك دعوات بعدم القلق، مما أدى إلى خسائر في الأسواق المالية وخاصة الأوروبية وصلت إلى مئات المليارات من الدولارات فلقد هبطت الأسهم الأوروبية إلى أدنى مستوياتها.

2.أثار الأزمة على السيولة النقدية: لقد أسهمت الأزمة المالية في نزع الثقة فيما بين المؤسسات المالية، فقل التعاون فيما بينها في مجال الائتمان، الأمر الذي ترتب عليه ندرة واسعة في السيولة النقدية بالأسواق العالمية، هو ما دفع بكبرى البنوك المركزية في دول العالم أن تتخذ سياسات مالية لتنشيط الطلب على النقود، من ثم على الاستهلاك لمواجهة حالة الركود التي دبت في اقتصاديات العالم المتقدم بسبب الأزمة، تمثلت في أمرين أساسيين(40).

أ.**الأمر الأول:** التوسع في ضخ كميات كبيرة من النقود في البنوك والمؤسسات المالية إلى ما يقرب من أربعة تريليون دولار حتى ديسمبر**2008** .

ب.الأمر الثاني: تخفيضات متتالية لسعر الفائدة على الإقراض يمكن إبراز أهم ملامح هذه السياسة فيما يلي:

– في **1** أكتوبر **2008** حدث أول تخفيض منسق لأسعار الفائدة بين العديد من البنوك المركزية، حيث خفض البنك المركزي الأوروبي سعر الفائدة من **4.5 %** إلى**3.75%**، كما خفض بنك انجلترا المركزي سعر الفائدة من **5 %**إلى **4.5 %**.

– غير أنه بسبب استمرار انخفاض أسعار العقارات، تراجع مبيعات السلع الاستهلاكية المعمرة، وارتفاع البطالة خلال شهر أكتوبر، وبعدها أصبحت علامات الركود أكثر وضوحا، وبعد التراجع الواضح في الاقتصاديين الوطني والعالمي، قررت البنوك المركزية لدول الاتحاد الأوروبي تخفيض أسعار الفائدة بها مرة، وأصبحت معدلات الفائدة كما يلي: **3.25 %**في دول منطقة اليورو، و**3 %** في بريطانيا.

– وانعكست هذه السياسة على سعر صرف العملات الحرة فيما بينها في بداية شهر نوفمبر، حيث تراجع سعر صرف اليورو في مقابل الدولار من **1.5%** إلى **% 1.275**، كما انخفض في مقابل الجنية الإسترليني من **1.2 %** إلى **80.38** بنس.

3.آثار الأزمة على الاستهلاك الاقتصادي والإنتاج الصناعي: لقد تراجع الاستهلاك العام وبشكل خاص في أوروبا لدي معظم المواطنين نتيجة ارتفاع أعداد البطالة من جهة ونتيجة لحالة الذعر والخوف لديهم، مما دفعهم للتقشف والتقليل من النفقات لأقصى حد ممكن، وهذا ما أخذ بالإنتاج الصناعي بدوره في التراجع متأثرا بقلة الاستثمارات وشح الإنفاق من قبل المواطنين، ويعد قطاع صناعة السيارات أفضل مثال يمكن تقديمه بحيث اضطرت العديد من الدول الأوروبية لخفض الإنتاج، بهدف التخلص من المخزون السلعي المكدس لديها(41).

4. **آثار الأزمة على الاقتصاد العيني:** حقق الميزان التجاري لدول الاتحاد الأوروبي خلال أغسطس **2008** وحده عجزا بقيمة **27.2** مليار يورو (ما يعادل **36** مليار $) مقارنة ب **16.1** مليار في أغسطس من العام الماضي لعام **2007**، حيث ازداد العجز التجاري في مجال الطاقة من **219.4** مليار يورو في الفترة من يناير إلى يوليو **2008** مقارنة ب **144.8** مليار يورو في نفس الفترة من عام **2007**.

5. **آثار الأزمة على سوق العمل:** لقد ارتفع معدل البطالة في بريطانيا نهاية الربع الثالث من سنة **2008** بنسبة **5.7 %**عنه في نفس الفترة، حيث ارتفع عدد العاطلين عن العمل بواقع **164** ألف ليصل إلى **1.7** مليون عاطل، وفي بلجيكا فقد ارتفع عدد العاطلين عن بمقدار **14127** ألف شخص ووصلت نسبة الزيادة في البطالة في بروكسل وحدها **51 %**وفي دراسة صدرت عن مكتب العمل الدولي فان عدد المعرضين للحاق بقطار البطالة على مستوى العالم مرشح ليصل إلى **210**مليون شخص ارتفاعا من **190** مليون شخص في بداية **2007** بنسبة **%10.53**.

6. **آثار الأزمة على أسواق السلع:** يعد سوق الرهن العقاري في الو.م.أ المسئول الأكبر عن حدوث الأزمة، ومما لاشك فيه أن اندلاع الأزمة المالية قد أدى إلى تحقق خسائر كبيرة في سوق العقارات سواء داخل الو.م.أ أو خارجها، فعلى سبيل المثال نجد أن أسعار العقارات في بريطانيا قد انخفضت في سبتمبر **2008** إلى مستويات قياسية لم تشهدها بريطانيا منذ **30** عاما، فمعدل التراجع في مبيعات العقارات في بريطانيا بلغ **50 %**مقارنة بمبيعات**2007**، كما أعلن البنك المركزي البريطاني أن القروض العقارية قد انخفضت بنسبة **95%** في أغسطس **2008**، وقدرت قيمتها ب **143** مليون جنيه إسترليني(42).

الخاتمة

إن الاتجاه إلى التكتلات الإقليمية يمثل صفة أساسية في مستقبل العلاقات الدولية وحتمية تفرضها العولمة التي جاءت بأفكار تقتضي بضرورة الاندماج والتكتل، حيث اعتبرت الظروف الدولية مطلبا حتميا لاندماج أوروبا خاصة بعد بروز الولايات المتحدة الأمريكية كأعظم قوة عالمية، إذا إن التجربة الأوروبية ممثلة في الإتحاد الأوروبي تمثل نموذجا ناجحا على أرض الواقع في التكتل الاقتصادي الإقليمي.

يؤثر قيام هذه التكتلات الاقتصادية في العلاقات التجارية الدولية تأثيرا كبيراً وعلى العلاقات بين الدول بعضها ببعض، وهذا ما حدث عام **2007**، حيث بدأت الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب التداعيات الناجمة عن أزمة الرهون العقارية بسبب فشل ملايين المقترضين لشراء مساكن وعقارات في تسديد ديونهم للبنوك وأدى ذلك إلى حدوث هزة قوية للاقتصاد الأميركي، ووصلت تبعاتها إلى اقتصاد أوروبا وآسيا واثرت في طريقها على عدد كبير من اكبر البنوك والمؤسسات المالية العالمية،ولم تفلح مئات مليارات الدولارات التي ضخت في أسواق المال العالمية في وضع حد لأزمة الرهون العقارية التي ظلت تتراكم تحت السطح حتى تطورت إلى أزمة اقتصادية عالمية.

الهوامش

1- عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المشاركة الدولية** من التكتلات الاقتصادية إلى الكويز، الدار الجامعية، الإسكندرية ، **2005**، ص**17**.

2- يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، دار هومه، الجزائر،**2010**، ص**140**.

3- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص**17**.

4- إكرام عبد الرحيم، مرجع سابق، ص**45**.

5- حسين عمر، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر** : النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، القاهرة **1998**، ص**9**.

6- المرجع السابق، ص**25**.

7- عبد العزيز هيكل، **الإطار النظري للتكتلات الاقتصادية** ، معهد الإنماء العربي، بيروت **1976**، ص **25**.

8- يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص**143**.

9- فليح حسن خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية** ، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، دون سنة النشر، ص**180**.

10- يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص**144**.

11- المرجع السابق، ص**145**.

12- عبد المطلب عبد الحميد،مرجع سابق،ص**18**.

13- هشام محمود الإقداحي، **العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة** ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، **2009**، ص**208**.

14- فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص**170**.

15- السيد محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية** ، الدار الجامعية، الإسكندرية، **2009**، ص**205**.

16- فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص **171**.

17- علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي** : نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن،**2007**، ص**412**.

18- علي القزويني، **التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة** ، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس،**2004**، ص**145**.

19- كامل بكري، **الاقتصاد الدولي** "التجارة الدولية والتمويل"، الدار الجامعية، الإسكندرية، **2004**، ص**212**..

20- علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص**424**.

21- كامل بكري، مرجع سابق، ص**213**.

22- علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص**426**.

23- يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص**170.**
24- المرجع السابق، ص**173.**
25- علي عبد الفتاح ابو شرار، مرجع سابق، ص ص**427-429.**
26- صلاح الدين حسن السيسي، **الإتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة(اليورو)**، عالم الكتب، القاهرة، **2003**، ص ص **22-23.**
27- صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سابق، ص**18.**
28- علي عبد الفتاح ابو شراره، مرجع سابق، ص**434**
29- يوسف مسعداوي،مرجع سابق، ص**172.**
30- محسن أحمد الخضير، **إدارة الأزمات**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، **2003**، ص**12.**
31- سابل سعيد، **التعاون الأوروبي– المتوسطي في ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية 2007-2011**، غير منشورة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ملود معمري تيزي وزو، **2012**، ص**41.**
32- النجفي سالم توفيق، **اقتصاد العولمة: مقاربات اقتصادية للرأسمالية وما بعدها**، دار النفائس، بيروت،**2010**، ص**264.**
33- الأزمة الاقتصادية العالمية: الأسباب– المراحل– النتائج– الحلول، تم الإطلاع عليها على الويب في **2014/2/15**، **http://dvd4arab.maktoob.com/f591/2180312.html**
34- على فلاح المناصير ووصفي عبد الكريم الكساسبة، **الأزمة المالية العالمية حقيقتها..أسبابها..تداعياتها..وسبل العلاج**، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، **2009**، تم الإطلاع عليها على الويب **في 2014/02/19**، **http://boulemkahel.yolasite.com/resources.pdf**
35-أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي، تم الإطلاع عليها على الويب **في 2014/2/15**، **http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/12/.pdf**
36- ساعد مرابط، **الأزمة المالية العالمية 2008: الجذور والتداعيات**، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، **20-21** أكتوبر **2009.**
37- سابل سعيد، مرجع سابق، ص ص **110-112.**
38- أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي، المرجع السابق.
39- على فلاح المناصير ووصفي عبد الكريم الكساسية، مرجع سابق.
40- بندي عبد الله عبد السلام وبرودي نعيمة وصالحي حامد أسامة، **تسونامي الرهن العقاري أزمة مالية عالمية إلى أين وإلى متى**؟ تم الاطلاع عليها على النت في **2014/02/21**، **http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/12/.pdf**
41- سايل سعيد، مرجع سابق، ص**137.**
42- بندي عبد الله عبد السلام وبرودي نعيمة وصالحي حامد أسامة، مرجع سابق.